الحذف و التقدير في التّركيب اللّغوي

الأستاذ: عبد الرحمن أكتوف

جامعة الجزائر 2

Résumé

Notre article porte sur l'absence d'un élément ou d'un ensemble d'éléments porteurs de fonction syntaxique, tels que le sujet, le verbe ou parfois les deux, le terme utilisé chez les grammairiens ou chez les rhétoriciens est la suppression surtout dans le cas du Complément d'objet direct ou indirect et autres, en linguistique quand il s'agit de la suppression du sujet ou du verbe, cela est appelé l'ellipse.

Sauf que certains grammairiens on tendance à employer la suppression dans l'analyse syntaxique avec excessivité de manière que, le sens voulu par l'émetteur en utilisant l'ellipse tend à être ignoré, si ce n'est l'intervention du rhétoricien.

1. الحذف في التّركيب اللغوي

شكّل موضوع الحذف مجال سجال بين النّحاة و علماء البيان وهو موضوع طالما أدّى إلى مناظرات علمية – بل و مشاحنات – ذلك لأنّه كان – ولا يزال – موضوعا شائكا،فالحذف إنّما هو من صناعة النّحاة وأرباب البيان، و المحذوف من الكلام في التّركيب العربيّ لا بدّ له من قرينة ودليل، و الإشكال القائم هو في وجود القرينة وعدمها، و صحّة الدليل من عدم صحّته، ثمّ الفرق بين الحذف و التّقدير، و علاقة الحذف بالإيجاز، و لنبدأ بالحذف :

الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية، وتبدو مظاهرها في بعض اللغات أكثر وضوحا، و هي في العربية تفوق غيرها من اللغات لما جبلت عليه في خصائصها الأصيلة من ميل إلى الإيجاز، و ينتج الحذف في اللغات عن أسباب متشابهة في أحيان كثيرة، منها ما يعرف بكثرة الاستعمال[1] و منها ما يعود إلى حاجة السياق لذلك.

[1] ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية الاسكندرية، جمهورية مصر، الطبعة الأولى، 1998م، ص 9

« و المحذوف في الكلام على أحجام مختلفة، فقد يكون صوتا أو حرفا من حروف المعاني، أو لفظا، أو تركيبا أو جملة.

و ما دام الحذف قانونا لغويا عامّا، فإنّ الأسلوبية العربية قد حاولت، منذ القديم أن ترصد مختلف الأسباب و المواضع التركيبية التّي يحصل بها الحذف، مستندة في ذلك إلى سنن الخطاب بين العرب في الاستعمال،»[2]

إلاّ أنّ الأمور في الحذف ليست بهذه السهولة التّي تُظنّ من خلال هذين التعريفين، في العربيّة عموما، و في القرآن الكريم خصوصا، إذ التأويل في الحذف هنا سيكون في التعبير عن ربّ العالمين، وذا ليس بالأمر الهيّن، فالقول بأنّ الله تعالى " حذف " في هذا التركيب أو في هذه الجملة لفظةً كذا لسبب كذا، فذاك كما قيل " توقيع عن ربّ العامين "، فمن الصعوبة بما كان تطويع و إخضاع التركيب و الأسلوب القرآني إلى مثل هذه القواعد اللغوية عربية كانت أم مستوحاة من النظريات الغربية.

2. الحذف بين النحو و البلاغة

1.2 الحذف في النّحو

يرى النّحاة أنّ الأصل في كلّ كلام هو الذّكر، أمّا الحذف فهو عارض، ولا يحذف شيء من التركيب إلاّ بدليل، سواء كان هذا الدليل معنويا، يقتضيه المعنى أم صناعيا تقتضيه الصناعة النحوية، و سواء تدّل عليه قرينة لفظية أم تدّل عليه قرينة المقام.

غير أنّ بعض النّحاة يخلط بين مصطلح الإضمار و الحذف، و يجعلهما في مقام واحد، بيد أنّ بينهما فرق دقيق، سنبيّنه.

أنواع الحذف النحويّ على ما وجدناه من شبه اتّفاق بين النّحاة قسمان :

- ✓ حذف يتّصل بالتّركيب.
- ✓ حذف يتّصل بالصّيغة

فالحذف المتّصل بالتركيب اللغويّ يجمله النحاة[3] في :

- **حذف الأسماء** : كمواطن حذف المبتدأ أو الخبر، أو الفاعل، أو المفعول به، أو عائد جملة الصلة، أو عائد جملة الصفة، أو العائد على المبتدأ و الخبر، أو المضاف، أو المضاف إليه، أو الموصوف، أو الصفة، أو المعطوف، أو المستثنى، أو التمييز.

---

[2] قضايا اللغة في كتب التفسير. الدكتور الهادي الجطلاوي، دار محمد علي الحامي، كلية الآداب سوسة، الجمهورية التونسية، الطبعة الأولى 1998م، ص 328.

[3] أبواب هذا الموضع مبثوثة و مفصّلة في كلّ كتب النحو، التعليمية منها أو التنظيريّة.

- **حذف الأفعال** : كالحذف في الأساليب في النّداء، والاختصاص، و الإغراء، و التحذير، و المدح، و الذّم، و القسم، في جواب الاستفهام، فعل القول، و غيرها.
- **حذف الحروف** : كحذف حرف الجرّ قبل "أن" و "أنّ" المصدريتين، وحروف الجرّ "ربّ"، حرف الجرّ "من"، و لام التعليل إذا دخلت على كي المصدرية، وحذف حرف الجرّ إذا ذُكر مثله في السياق، و حذف الجازم مع بقاء عمله، حذف "أن" المصدرية مع بقاء عملها، حذف حروف النّداء، همزة الاستفهام، و حذف حرف العطف مع معطوفه (و السياق هو المحدّد للحذف)، حذف "لا" النافية في جواب القسم إذا كان المنفي فعلا مضارعا، حذف لام الأمر، حذف فاء جواب الشرط، حذف لام الجواب، حذف حرف القسم، حذف "لا" النافية للجنس، حذف "قد".
- **حذف الجمل** : كحذف جملة الشّرط، حذف جواب جملة الشرط، حذف جملة القسم، حذف جواب جملة القسم، اجتماع الشرط و القسم، اجتماع الشرط و الاستفهام، حذف الجملة بعد أحرف الجواب، حذف الجملة بعد "إذ"، حذف الجمل في سياق العطف.

و الحذف المتّصل بالصيغة يقصد به الحذف الصّرفي و الحذف الصّوتي[4]، فالحذف الصّرفي كحذف حروف العلّة، و حذف الهمزة، و حذف النون، حذف التّاء، وحذف التنوين، حذف الحركات (الضمّة والفتحة و الكسرة)، أمّا الحذف الصّوتي فهو مبّوب في كتب النّحو وهو سماعيّ ويتناول، التّرخيم، والوقف، و الإمالة، والإشمام، و الرّوْم.

هذا و جعل النّحاة شروطا للحذف، و شروطا لتقدير المحذوف ، و قبل ذكرها نعود لما سلف الإشارة إليه، ما الفرق بين الحذف و الإضمار، والاستتار، والتقدير ؟

الغالب في المبتدئين في مجال الدراسات اللغوية أنهم يخلطون – و في بعض الأحيان يجهلون- الفرق بين هذه المصطلحات، فيجعلون بعضها مترادفا، وبعضها متناقضا غير متكامل ، ولقد تناول ابن مضاء القرطبي جزءا من هذا الموضوع حينما وقع الخلط في استعمال المصطلحين – الحذف و الإضمار- في قول النّحاة مثلا أنّ الفاعل يُضمر و لا يحذف، و ذلك إذا أمكن تقديره بضمير مستتر، فكأنّ المضمر ما لا بدّ منه، و المحذوف ما يمكن الاستغناء عنه، حيث يقول : « و النحويّون يفرقون بين الإضمار و الحذف ويقولون – أعنى حُذّاقهم – إنّ الفاعل يُضمر و لا يُحذف فإن كانوا يعنون بالمضمر ما

---

[4] باب الحذف ثابت في كلّ كتب النّحو القديمة منها والحديثة، ومراجعته فيها متاحة، انظر على سبيل المثال: تحفة الغريب في الكلام على مغني اللّبيب، قسم التّركيب، محمّد بن أبي بكر الدّماميني، تحقيق الدكتور محمّد عبد الله غنضور، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2011م، الجزء الثاني، ص660

لا بدّ منه، وبالمحذوف ما قد يُستغنى عنه، فهم يقولون: هذا انتصب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، و الفعل بهذه الصفة لا بدّ منه، و لا يتّم الكلام إلاّ به، وهو النّاصب، فلا يوجد منصوب إلاّ بناصب، و إن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء، و يعنون بالمحذوف الأفعال، و لا يقع الحذف إلاّ في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء فهم يقولون في قولنا : الذي ضربت زيد، إنّ المفعول محذوف تقديره ضربته، فإن فرق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلّم أراده، و بما يظنّ أن المتكلّم أراده و يجوز أن يريده فهو فرق، لكنّ إطلاق النحويّن لهذين اللّفظين لا يأتي موافقا لهذا الفرق»[5]

وأهمّ شيء ذكره ابن مضّاء و أوافقه فيما ذهب إليه قوله :« **والذي يجب أن يعتقد في مثل (زيد قام) أنّه يجوز أن يريد المتكلّم إعادة الفاعل**[6]**، و يجوز أن يكتفي بما تقدّم، و الأظهر أن يكتفي بما تقدّم، هذا إذا كان في كلام النّاس، و أمّا في كلام الباري سبحانه، فالإضراب عن نفيه و إثباته واجب، لأنّه لا يوجد فيه دليل قطعيّ، و لا حاجة بنا إلى القول بالإثبات أو الإبطال فيه »**[7]

غير أنّنا وجدنا أنّ سيبويه نفسه يجعل الحذف و الإضمار شيئا واحدا إلاّ ما ذُكر عن الفاعل أنّه مضمر، كأنّ الإضمار يكون في الاسم و لا يكون فيه الحذف، فهو يقول : «هذا بابٌ يُحْذَفُ منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المَثَل»-: "ومما يَنتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه: (انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ) و (وَراءَك أَوْسَعَ لك) و(حَسْبُك خيراً لك) إذا كنتَ تأمر...وإنَّما نصبتَ خيراً لك وأَوسَعَ لك لأَنَّك حين قلت: انْتَه، فأنت تريد أن تخْرِجَه من أَمْرٍ وتُدخِلَه في آخرَ. وقال الخليل كأَنَّك تحملُه على ذلك المعنى كأَنّك قلت: انْتَهِ وادخُلْ فيما هو خيرٌ لك فنصبتَه لأَنَّك قد عرفتَ أنّك إذا قلت له انْتَهِ أَنَّك تحمله على أمرٍ آخَرَ فلذلك انتَصب وحذَفوا الفعل لكثرة استعمالِهم إيَّاه في الكلام ولعلم المخاطَب أَنّه محمولٌ على أمرٍ حين قال له انتَهِ فصار بدلاً من قوله ائت خيراً لك وادْخُلْ فيما هو خيرٌ لك. ونظير ذلك في الكلام قوله: انْتَهِ يا فلانُ أَمْراً قاصِداً، فإنّما قلت: انَتْهِ وأْتِ أمراً قاصدا، إلاَّ أنَّ هذا يجوز لك فيه إظهارُ الفعل فإنَّما ذكرتُ

---

[5] كتاب الرّد على النّحاة، ابن مضّاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، جمهورية مصر، الطبعة الثانية، 1982م، ص92

[6] أي أن يكون زيد مبتدأ، وهو الفاعل للقيام من حيث الحدث، و الفاعل في الفعل (قام) مستتر يعود على زيد، فأُثبت للفعل فاعلان !

[7] كتاب الردّ على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص 93

لك ذا لأُمثَّلَ لك الأوّلَ به؛ لأنَّه قد كَثُرَ في كلامهم حتّى صار بمنزلة المَثلِ فَحُذِفَ كحَذفِهم ما رأيتُ كاليومِ رَجُلا"[8]

وجاء في موقع الدكتور عبد العزيز بن فوزان الفوزان[9] دراسة للأستاذ خالد عمر بتاريخ 2013/10/20م عن الفرق بين الحذف والإضمار في الأَيمان قوله :« قد تضمر حروف القسم فيكون حالفا كقوله: اللهِ لا أفعل كذا؛ لأن حذف الحرف متعارف بينهم اختصاراً، ثم إذا حذف الحرف ولم يعوض عنه (ها) التنبيه، ولا همزة الاستفهام، ولا قطع ألف الوصل، لم يجز الخفض إلا في اسم الله، بل ينصب بإضمار فعل، أو يرفع على أنه خبر مبتدأ مضمر إلا في اسمين فإنه التُزِم فيهما الرفعُ وهما أيمن الله، و لعمر الله.

والفرق بين الإضمار والحذف في الأيْمان أن الإضمار يبقى أثره بخلاف الحذف، وعلى هذا ينبغي أن يكون في حالة النصب الحرف محذوفا؛ لأنه لم يظهر أثره، وفي حالة الجر مضمرا لظهور أثره وهو الجر في الاسم.

وذكر البعض أن قوله: بالله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها، أو رفعها يكون يمينا ولو قال: الله لا أفعل كذا وسكن الهاء، أو نصبها لا يكون يمينا إلا أن يعربها بالجر فيكون يمينا، وقيل يكون يمينا مطلقا، ولو قال بله بكسر اللام لا أفعل كذا قالوا لا يكون يمينا إلا إذا أعرب الهاء بالكسر وقصد اليمين».[10]

أمّا عن الاستتار فيكون في الضمائر المتعلّقة بالفعل،

---

[8] الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السّلام هارون،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1988م، ج 1/282-284 وانظر الخصائص لابن جنّي، أبو الفتح عثمان، تحقيق محمّد علي النّجار، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، دت، الجزء الأول، ص 284

[9] http://fiqh.islammessage.com

[10] نقله عن فتح القدير 70/5، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى: 861هـ)الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، والبحر الرائق 313/4، المؤلف: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: 970هـ)وفيآخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد 1138 هـ)وبالحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة: الثانية – بدون تاريخ، وحاشية ابن عابدين 722/3، المؤلف: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: 1252هـ)الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1412هـ – 1992م.

و **أمّا التقدير** فهو عمليّة تصوريّة متعلّقة أساسا بالعامل، فمن رفض التّقدير إنّما رفض أصله و هو العامل، فالتّقدير ما هو إلاّ حديث عن عامل محذوف، و جعلوا للتقدير المحذوف شروطا هي:[11]

- الأصل أن لا يقدّر محذوف في الكلام إلاّ إذا دعت الحاجة إليه، فالقاعدة تقول : عدم التّقدير أولى من التّقدير، كقوله تعالى ﴿ **إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ**﴾[12] فالتقدير فيه تعسّف إن قلنا أصل الكلام (إنّ عمله عمل غير صالح) فـ"السكوت" أو عدم ذكر هذه الجملة إنّما يعود لغرض في الخطاب، و أمّا التّقدير ففيه تكلّف.
- يُقدّر المحذوف بلفظ معيّن، إذا دلّ على ذلك دليل، و لم يمنع الأمر مانع، فإن وقع مانع، امتنع تقدير المحذوف بلفظه، و يقدّر ما يؤدّي المعنى[13] .
- كلّ تقدير يؤدّي إلى فهم المعنى المراد، فهو صحيح، بشرط عدم الإخلال بقاعدة نحويّة.
- إذا تكافأت وجوه التّقدير، فالتقدير الأدّل على المعنى هو الأرجح.
- ما حُذف من تعبير، و ذُكر أصله في تعبير آخر و قد أمكن حمله عليه بلا مانع أو ضعف قُدّر ذلك الأصل.
- قد يكون للتعبير الواحد تقديران مختلفان.
- إذا اجتمع في الكلام ما لا يصلح أن يحمل على مذكور واحد، قدّر لكل واحد ما يليق به أو أن يحمل على التضمين .
- لا يُقدّر و لا يُعلّل إلاّ ما ثبت من كلام العرب.
- العودة إلى ترجيح النحاة و اجتهادهم إذا كان في الكلام عبارات وردت عن العرب فيها حذف وتعذّر تقديره.
- التّقدير الصّناعي يُرجع فيه إلى الأصول و القواعد النحوية.
- التّدريج في الحذف أمر صناعي، لا علاقة له بالمعنى، و ليس حقيقة لغوية.

و يشترط النّحاة **لصحّة الحذف** أن يثبت بدليل مقالي و هو وجود الدّليل اللفظي على المحذوف أو أن يثبت بدليل مقامي، و أن لا يكون في الحذف ضرر معنويّ أو صناعيّ يقتضي عدم صحّة التّعبير في المعيار النّحوي.

---

[11] انظر الجملة العربية تأليفها و أقسامها، فاضل السامرائي ص 84 وما بعدها.

[12] سورة هود، الآية 46

[13] وهذا من بين الإشكالات التّي و قع فيها النّحاة، فكيف يقدّر معنى يؤدّي وظيفة المحذوف مع وجود مانع يمنع أصل المحذوف بلفظه!

أمّا عن **أنواع الحذف** فقد قسّموه إلى حذف واجب وحذف جائز، و حذف قياسيّ و حذف سماعيّ، و حذف مستلزم لتقدير معيّن، و حذف غير مستلزم لتقدير معيّن، و حذف متّفق على معناه، و حذف غير متّفق على معناه، و الحذف الذي ورد لأمثاله ذكر، و الحذف الذّي لم يرد لأمثاله ذكر، والحذف الذّي يقتضيه المعنى، و الحذف الذّي تقتضيه الصنّعة، و الحذف الذي يدّل على معنى واحد، و الحذف الذّي يدّل على أكثر من معنى.

أمّا عن **أسباب الحذف و أغراضه**، فنجملها فيما يلي[14]:

- كثرة الاستعمال.
- الحذف لطول الكلام.
- الحذف للضرورة الشعرية.
- الحذف للإعراب.
- الحذف للتركيب.(التركيب الإسنادي، المزجي،الإضافي).
- الحذف لأسباب قياسية أو صوتية.

أمّا أغراض الحذف فهي :

- التخفيف.
- الإيجاز و الاختصار في الكلام.
- التفخيم و الإعظام.
- الاتّساع والتجوّز.
- الفراغ بسرعة للوصول على المقصود.
- صيانة المحذوف عن الذكر في مقام معيّن تشريفا له.
- قصد البيان بعد الإبهام.
- قصد الإبهام.
- عدم تعلق غرض بذكر المحذوف.
- قصد تحقير المحذوف.
- العلم الواضح بالمحذوف.
- جهل المحذوف.

[14] انظر ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ص 32، الجملة العربية تأليفها و أقسامها ص 95، الجملة في الدراسات اللغوية، ص 89، الجملة بين النحو العربي و اللسانيات ص 112، نظرات في الجملة العربية، ص39.

- الخوف على المحذوف.
- الخوف من المحذوف.
- التكثير والمبالغة.
- الإطلاق.
- الذّكر و الحذف للتأكيد و عدمه.
- مراعاة الفاصلة.
- مراعاة القافية.

فما الفرق إذن بين الحذف و عدم الذّكر ؟

بعد الجولة النحوية، يمكن القول أنّ الحذف يطلق على **ما أصله أن يذكر و لم يذكر**، كحذف المبتدأ أو حذف الخبر ،أو حذف المفعول به، أو حذف عامل المفعول به، أمّا إن لم يكن ممّا ينبغي ذكره و لا ممّا يتعلق غرض بذكره فليس من باب الحذف، و مثاله ما ذكره د.فاضل السّامرائي في قوله تعالى﴿ **إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا**﴾[15] فإنّ المقصود ليس الحديث عن مفعول به محذوف، تقديره لا يسمع شيئا و لا يبصر شيئا، و إنّما المقصود لمَ تعبد من لا يتّصف بالسّمع و لا بالبصر، فهذا من باب عدم الذّكر و ليس من باب الحذف.

غير أنّني أظنّ أنّ الحذف أخذ حيّزا كبيرا في كتب النّحاة و شكّل صناعة متكلّفة، إذ يُبرز من خلالها كلٌّ عن خصاله و ميزاته، ممّا أبعد الدّراسة الموضوعية و الفنيّة للجملة العربية، كما أُبعد المعنى، فالأمثلة التّي رأيناها تبحث عن التخريج وعن التقدير، فإن تعسّر التقدير، أوجد التّقدير، لذا فإنّ « الجملة العربية يُعبّر عنها بركنيين أساسيين هما المسند و المسند إليه و هذه الطريقة في بناء الجملة العربية الأكثر شيوعا، كما يصّح التّعبير عن المعنى المقصود بركن واحد إذا كان التركيب يوحي بتمام المعنى من غير الاحتياج إلى ذكر الركن الثاني أو تقديره إذ يصحّ التعبير بالمبتدأ وحده من غير احتياج إلى ذكر الخبر و تقديره، كما يصّح التّعبير بالفعل و حده من غير احتياج إلى الفاعل ، وقد لا يتّم معنى الجملة إلاّ بذكر المسند و المسند إليه و الفضلة متمّمة للمعنى لا يمكن الاستغناء عنها، و قد يتّم المعنى بالمسند و المسند إليه وحدهما، و قد يتّم بأحد الركنين من غير احتياج إلى الركن الثاني أو إحدى الفضلات.»[16]

---

[15] سورة مريم، الآية 42.

[16] نظرات في الجملة العربية، ناصح الخالدي، ص 55.

و يأتي رأي ناصح الخالدي هذا بعد دراسته و تتبّعه لتعامل النحاة مع العلاقة بين ركني الجملة، المسند و المسند إليه وكذا العلاقة بين هذين و الفضلة، فقال بنظرية التّلازم، التّي كبّلت النّحاة و جعلتهم يصّبون كلّ اجتهاداتهم في الحذف إذا ما وقع "فراغ " بين المسند و المسند إليه.

هذا وإنّ للدكتور عبد السّتار الجواري، رأيا ثاقبا في قضية تعسّف النّحاة و إفراطهم في تقدير المحذوفات ممّا جعلهم يبتعدون عن السياق و مدلوله « فالفاعل عمدة، و هو إذن واجب الذّكر، لا يجوز حذفه، فإن ظهر كان بها و إلاّ فهو ضمير مستتر، عائد على ظاهر مذكور قبله... و لكنّ العبارة القرآنية يشيع فيها أن يأتي الفعل وحده من دون أن يسبقه اسم ظاهر يصلح ضميره فاعلا لذلك الفعل، إذ قال الله تعالى:

﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ (26) وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ (27) وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ (28)﴾[17]**وقال تعالى :**

﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى (36) أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمْنَى (37) ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى (38) فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى (39) أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾[18]

و قوله تعالى ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾[19] ألا ترى أنّ الفاعل في الآيات السابقة، قد استغني عن ذكره لأنّه معلوم مفهوم من السياق؟ و لو أرادوا أن يضمروا في (و ظنّ أنهّ الفراق) ما يعود على الإنسان المذكور في (ينّبأ الإنسان يومئذ بما قدّم وأخرّ) لما تأتّى لهم ذلك، لأنّ الضمير يعود على أقرب ظاهر، والظاهر القريب لا يصلح لأن يعود عليه الضمير. والأمر في (كلاّ إذا بلغت التراقي) أوضح و أجلى، فإنّ ما يصلح للفاعلية لفظا أو معنى، لا وجود لذكره في السورة من أوّلها إلى آخرها، أمّا آية المجادلة و أشباهها فلعلّهم يجعلون الاسم المجرور بـ(من) في موضع الفاعل وهو خلاف ما تأسست عليه قواعدهم ولو أجازوا أن يكون الجار و المجرور فاعلا في مواضع بعينها لهان عليهم الأمر، و لكنّهم يتأوّلون و يتعسّفون فيزعمون أنّ حرف الجر زائد في مثل قوله تعالى ﴿ **قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾**[20] و في مثل ﴿ **أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾**[21] ، يقول الزمخشري (بربك) في موضع الرفع على أنّه فاعل

---

[17] سورة القيامة، الآيات 26-28

[18] سورة القيامة، الآيات 36-40

[19] سورة المجادلة، الآية 7

[20] سورة الرعد، الآية 43

[21] سورة فصّلت الآية 53

كفى، و (إنّه على كلّ شيء شهيد) بدل منه تقديره أولم يكفهم أنّ ربّك على كلّ شيء شهيد.

و أنت ترى البون البعيد بين هذه العبارة و النّص القرآني حيث يتّجه الإسناد إلى (بربك) فيه، و يتّجه في عبارة الزمخشري إلى ما يتعلّق به وهو كونه (على كلّ شيء شهيد).

و ذلك لعمري افتئات[22] على النّص و خروج به عن حقيقة معناه وواقعه، و هي التّي تجرّ على التهاون في دقّة التّعبير ، و الاستهانة بها، ثم تفضي كما أفاضت إلى رخاوة في ضبط الأفكار، واضطراب في المقاييس الفكريّة، و للفعل في العربية قوّة الاسم، فهو يقع في العبارة القرآنية في موقع الفاعل نحو قوله تعالى ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ** ﴾[23] و ليس هذا بالأمر الغريب، فالاسم و الفعل في العربية فرعان من أصل واحد، و كلاهما يدل على معنى في نفسه كما يقول النّحاة، و ليس معنى الزمن الموجود في الفعل بمانع من استعماله استعمال الاسم»[24]، فيصبح البحث عن الحذف و تقديره صناعة متكلّفة، يؤوّل بها الدّارس النحوي كلام المخاطِب فيحمله في بعض الأحيان على غير غرض المتكلم، فكيف يكون الأمر إذا تعلّق الأمر بكلام الله تعالى !

2.2 الحذف في البلاغة

قد يُظنّ أنّ الحذف البلاغيّ هو نفسه الحذف النّحوي، فإنّهما و إن كانا يقتربان من بعضهما إلاّ أنّ الحذف البلاغيّ أبلغ في البحث عن المعنى و المقصود، و أقوى حجّة و أقل تكلّفا، رغم ما أبديه من تحفّظ على كلمة الحذف، يقول عبد القاهر الجرجاني : « هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، شبيه بالسّحر، فإنّك ترى به ترك الذّكر، أفصح من الذّكر، والصّمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، و تجدك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطِق، و أتّم ما تكون بيانًا إذا لم تُبِن»[25] فهذا كلام دقيق، إفهام بديع كعادة

---

[22] الافتئات هو الافتراء

[23] سورة يوسف، الآية 35

[24] نحو القرآن، الدكتور أحمد عبد الستّار الجواري، النّاشر مكتبة اللغة العربية، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، الطّبعة الأولى،1974م، ص 29

[25] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص 146

الجرجاني[26]، و الذّي يهمّني في تعريفه استعماله لكلمة (الصّمت) ، فالسّكوت عن الإفادة في مقام و سياق معيّنين، يكون أزيد للإفادة و قد ذكر الجرجاني لطائف الحذف و أسراره البلاغية في المواضيع نفسها التّي ذكرناها في الحذف النّحوي، لكن تخريجه كان بلاغيا، فتحدث عن حذف المبتدأ، و حذف الخبر، و حذف الفاعل، وحذف المفعول به، و نجد أنّ عبد القاهر الجرجاني، يجعل الحذف كالإضمار، فيقول :« وهذا نوع منه آخر: اعلم أنّ ههنا بابا من الإضمار و الحذف يُسّمى **الإضمار على شريطة التّفسير** و ذلك مثل قولهم: " أكرمني و أكرمت عبدَ الله" أردت : "أكرمني عبدُ الله و أكرمتُ عبدَ الله"، ثمّ تركت ذكره في الأوّل استغناءً بذكره في الثّاني، فهذا طريق معروف و مذهب ظاهر، و شيء لا يُعبأُ به، و يُظنّ أنه ليس فيه أكثر ممّا تريك الأمثلة المذكورة منه» [27] ثمّ يختم حديثه عن الحذف البلاغي « أفيكون دليلٌ أوضح من هذا وأبْينَ و أجلى في صحّة ما ذكرتُ لك، من أنّك قد ترى ترك الذّكر أفصح من الذّكر ، والامتناع من أن يبرز اللّفظُ من الضمير، أحسنَ للتّصوير؟»[28]

و قديما قالت العرب " تُقرع العصا لذي الحِلْم" أي لصاحب العقل الراجح، فيفهم من قرعها، و اللّبيب بالإشارة يفهم.

أمّا عن دواعي الحذف البلاغية، فقد ذكر البلاغيون طائفة منها :

- الاحتراز من العبث بناء على الظّاهر.
- تخييل العدول إلى أقوى الدّليلين من العقل أو اللّفظ.
- اختبار تنّبه المتلّقي أو مقدار تنّبه.
- الإشعار باحتقار المسّمى.
- الإشعار بتمجيد المسّمى.
- صون اللّسان حقيقة عن ذكر المحذوف والاكتفاء بدلالة القرائن.
- التّمكنّ من إنكار المحذوف.
- اتّباع الاستعمال الوارد على ترك ذكره.
- ترك نظائره في استعمالات العرب.

---

[26] انظر ما قاله الجرجاني في المرجع نفسه في الصفحة 160 و ما بعدها، فإنّ له كلاما دقيقا.

[27] دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص 163

[28] المرجع نفسه، ص 172.

- ضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب التوّجع، أو التضّجر و غيرها.
- قصد التّعميم مع الاختصار في اللّفظ.

و أمثلة هذه الأغراض مبثوثة في كتب البلاغة[29]، ومقام البحث يغضّ الطّرف عن ذكرها، إلاّ أنّا نذكر مثالا واحدا للاستئناس، وهو ما جاء في قوله تعالى :

﴿ **وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى (43) وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا (44) وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى (45) مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تُمْنَى (46) وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى (47) وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى**﴾[30]

فالمفعول في هذه الآيات " محذوف "[31] تنزيلا للفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم، إذ الغرض بيان أنّ الله تعالى هو الذّي تكون بخلقه هذه الأفعال التي تحدث في النّاس، فذِكر المفعول به إطناب لا لزوم له، إذ هو خارج عن المقصود بالبيان.

ومن أغراض الحذف البلاغيّ، ذكر البلاغيّون **قصدُ الإيجاز** و لو لم ينضّم عليه داع آخر، فالإيجاز دون إخلال بالمعنى مطلب البلغاء.

فما الفرق بين الإيجاز و الحذف ؟

ذكر صاحب الإيضاح [32] أنّ الإيجاز ضربان هما، **إيجاز القصر** وهو ما ليس بحذف فيه كقوله تعالى ﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾[33]فإنّه لا حذف فيه مع أنّ معناه كثير يزيد على لفظه، لأنّ المراد به أنّ الإنسان إذا علم أنّه متى قتل قُتل، كان ذلك داعيا له قويّا إلى أن لا يقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو قصاص، كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان في ارتفاع القتل حياة لهم .

أمّا الثّاني فهو إيجاز الحذف، و هو ما يكون بحذفٍ، والمحذوف إمّا جزء جملة، أو جملة أو أكثر من جملة.

---

[29] انظر مثلا كتاب البلاغة العربية أسسها وعلومها و فنونها، عبد الرحمن حسن حبنّكة الميداني، دار القلم، دمشق،سوريا، الدار الشامية، بيروت، لبنان، الطّبعة الثالثة، 2010م، ص 238 و ما بعدها.

[30] سورة النجم ، الآيات 42-48

[31] على ما يقوله البلاغيون باختيار مصطلح (الحذف)

[32] الإيضاح في علوم البلاغة و المعاني و البيان و البديع، الخطيب القزويني، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدّين، دار الجيل، بيروت، لبنان، دت، ص 105.

[33] سورة البقرة، الآية 179

قال فخر الدّين الرّازي : « وحدّه – أي الإيجاز – أنّه العبارة عن الغرض بأقلّ ما يمكن من الحروف من غير إخلال»[34]

و في تقسيم الإيجاز إلى إيجاز قصر و إيجاز حذف، جعلوا الحذف البلاغي جزءا من الإيجاز و أوردوه على ضروب أربعة [35]:

- **الأول**، حذف الأسئلة المقدّرة، و هو ما يُسّمى الاستئناف، و يكون استئنافا بإعادة الصفات المتقدّمة، أو استئنافا واقعا بغير الصفات.
- **الثاني**، أن يكون الحذف من جهة السّبب، لأنّ السبب والمسبّب متلازمان، فلذا جاز حذف أحدهما.
- **الثالث**، الحذف على شريطة التّفسير.
- **الآخِر**، ما ليس من قبيل الاستئناف، ولا من جهة التسبّب، و لا من جهة الحذف على شريطة التّفسير، وهو في القرآن كثير لا سيما في القصص القرآني.

فمهما يكن من حذف بين النحو و البلاغة في التركيب، فإنّ علماء الفنيّن، يجعلان ذلك من خيار المتكلّم، أمّا المخاطَب فترجع له مسئولية اكتشاف المعاني و الدّلالات المُخبّئة وراء الحذف، إلاّ أنّ إفراط علماء صناعة النّحو في التّقدير و تعسّفهم المبالغ في ذلك، جعل المتلّقي يبتعد عن البعد الجماليّ للتركيب الذّي يختاره المخاطِب كذا كشف أغوار الدّلالات المبثوثة في الحذف.

---

[34] نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، الرازي فخر الدّين، محمد بن عمر بن الحسين، تحقيق الدكتور نصر الله حاجي مفتي أوعلي، دار صادر، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى، 2004م، ص 210.

[35] انظر معجم البلاغة العربية، الدكتور بدوي طبانة، دار المنارة، جدّة المملكة العربية السعودية، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1997م، ص 154.